HRI

الأمم المتحدة

الصكوك الدولية
لحقوق الانسان

Distr.
GENERAL

HRI/CORE/1/Add.33
5 October 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

الوثيقة الاساسية التي تشكل جزءا من تقارير الدول الاطراف

نيوزيلندا

[٢٨ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣]

أولا - الارض والسكان

١ - الارض: تقع نيوزيلندا في جنوب غرب المحيط الهادىء ، في منتصف المسافة الفاصلة بين خط الاستواء والقطب الجنوبي ، وتتألف من جزيرتين رئيسيتين - جزيرة الشمال وجزيرة الجنوب - ومن عدة من جزر أصغر . وتبلغ مساحتها ٥٣٤ ٢٧٠ كيلومتراً مربعاً (أي تماثل في كبرها اليابان أو الجزر البريطانية) . وأقرب جيرانها من الشمال نيو كالدونيا وفيجي وتونغا ، ومن الغرب استراليا . وتتميز هذه البقعة من العالم بالبراكين النشطة وكثرة الزلازل . وتمر الحدود الفاصلة بين السهل الهندي الاسترالي وسهل المحيط الهادىء عبر نيوزيلندا ، وكان للعمليات الناتجة عن مصادماتهما أثر بالغ على كبر نيوزيلندا وشكلها وسماتها الجيولوجية . وتشمل جبال الالب الجنوبية الواقعة في جزيرة الجنوب والتي ترتفع وسط حقول ثلجية وانهار جليدية كثيرة ، ١٩ قمة يزيد ارتفاعها على ٠٠٠ ٣ متر . وتغطي الجزيرتان الرئيسيتان مساحة قدرها ٦٠٠ ١ كيلومتر تمتد من الطرف الشمالي الى الطرف الجنوبي ، ولا يبعد أي جزء منهما عن المحيط الذي يحدهما أكثر من ١٢٠ كيلومترا . وتسهم الحدود الساحلية الطويلة لنيوزيلندا والمسافة التي تفصلها عن أقرب البلدان المجاورة لها في منحها رابع أكبر منطقة اقتصادية خالصة بحرية في العالم . كما يشكل إقليم روس التابع الموجود في القارة القطبية الجنوبية جزءاً من نيوزيلندا .

٢ - ولنيوزلندا ولاية على إقليم توكيلو الذي لا يتمتع بالحكم الذاتي . أما نيوي وجزر كوك ، فهما ولايتان تتمتعان بالحكم الذاتي في ارتباط حر مع نيوزيلندا .

٣ - التاريخ: يعتقد أن أول مستوطنين بولينيزيين وصلوا إلى أوتياروا/نيوزيلندا منذ أكثر من ٠٠٠ ١ سنة . وما أن جاء القرن الثاني عشر حتى كانت المستوطنات الماورية متناثرة في معظم أنحاء البلد . وفي عام ١٦٤٢ ، وقعت أنظار الملاح الهولندي آبل تسمان على أوتياروا ، ولكن مضت ١٢٧ سنة قبل أن يصبح القبطان البحري البريطاني ، جيمس كوك ، أول أوروبي تطأ قدماه نيوزيلندا في عام ١٧٦٩ . وبدأ الاستيطان الاوروبي المنظم في منتصف القرن التاسع عشر .

٤ - وفي عام ١٨٤٠ ، أبرمت معاهدة واينانجي بين قبائل إيوي الماورية (وهي قبائل نيوزيلندا الاصلية) والتاج البريطاني . وهذه المعاهدة هي الصك التأسيسي لنيوزيلندا الحديثة . (انظر الفقرة ٤٥ أدناه) .

٥ - الخصائص الإثنية والديموغرافية الرئيسية: مرت نيوزيلندا بتحول ديموغرافي مماثل للتحولات التي شهدتها بلدان متقدمة أخرى . فقد ارتفعت نسبة سكان المدن

ارتفاعا شديدا ، وبلغ متوسط حجم الأسرة أدنى مستوى تاريخي له في عام ١٩٨٣ ولكنه يعاود الارتفاع ، ويزيد عدد المسنين في الوقت الحالي . وتشير الاسقاطات إلى بطء النمو السكاني واستمرار كبر سن السكان . ومن احدى الخصائص التي تنفرد بها بالتجربة النيوزيلندية هي تزايد تنوع المجموعات الإثنية ، وتزايد نسبة المجموعات ذات الاصل غير الاوروبي من السكان المقيمين في نيوزيلندا .

٦ - السكان: بلغ عدد السكان المقيمين في نيوزيلندا ٣,٣٧ مليون نسمة في آخر تعداد خمسي للسكان أجري في عام ١٩٩١ . وتصل الكثافة السكانية إلى ١٢,٣٥ شخصا في الكيلومتر المربع . وقدر عدد السكان المقيمين في نيوزيلندا في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣ بما عدده ٩٠٠ ٤٤٩ ٣ نسمة .

٧ - التكوين الإثني: بلغت نسبة النيوزيلنديين المنحدرين من أصل أوروبي أو المولودين في أوروبا ٧٩,٥ في المائة من السكان المقيمين في التعداد السكاني لعام ١٩٩١ ؛ ونسبة السكان من الماوريين أو الماوريين جزئيا ١٢,٩ في المائة . والمجموعة الإثنية الرئيسية الثالثة هي سكان من جزر المحيط الهادىء ، مع وجود ٥,٠ في المائة من السكان ممن يقولون إنهم ينتمون إلى هذه المجموعة في التعداد السكاني الاخير . وتشكل طائفة من المجموعات الإثنية الاصغر عددا بقية السكان المقيمين في نيوزيلندا ، وأكبر هذه المجموعات هي المجموعة الصينية ثم تليها المجموعة الهندية .

٨ - وفيما يلي تصنيف للسكان بحسب المجموعات الإثنية . وترد في الجدول مقارنة بين أرقام التعداد السكاني لعام ١٩٨٦ وأرقام التعداد السكاني عام ١٩٩١ . وتشير هذه الارقام إلى أن خليط نيوزيلندا العرقي قد تغير مؤخرا . بيد أنه يجوز أن يفسر هذا التغير ، في جزء منه ، باختلاف المنهج المستخدم في تعداد عام ١٩٩١ . فلم تكن دائما الإجابة التي قدمها الناس في عام ١٩٩١ عند تحديد مجموعاتهم الإثنية مماثلة للإجابة التي قدموها في عام ١٩٨٦ عند تحديد أصلهم الإثني . وعني ذلك مثلا أن أي شخص يحدد هويته بأنه ماوري ، حتى لو كان اسلافه من الماوريين بعيدين ، يمكنه أن ينتمي إلى المجموعة الإثنية الماورية . وفضلا عن ذلك ، تم استخدام فئة "الاوروبي النيوزيلندي" لاول مرة مما عني أن الاشخاص الذين يحددون هويتهم بأنهم هولنديون مثلا ، يدرجون في مجموعة "أي أصل اثني آخر" بدلا من مجموعة "الاوروبي النيوزيلندي" . وسوف يستخدم تعداد عام ١٩٩٦ نفس المنهج الذي استخدم في إحصاء عام ١٩٩١ ، وسوف يعطي ، بالتالي ، صورة أكثر توافقا لخليط نيوزيلندا الإثني المتغير .

المجموعة الاثنية	التوزيع (بالنسبة المئوية) ١٩٨٦	١٩٩١
مجموعات إثنية منفردة		
أوروبي	٨٢,٢ في المائة	٧٩,٥ في المائة
ماوري نيوزيلندي	٩,٢ في المائة	٩,٧ في المائة
جزرية من المحيط الهادئ	٣,٠ في المائة	٣,٨ في المائة
صينية	٠,٦ في المائة	١,١ في المائة
هندية	٠,٤ في المائة	٠,٨ في المائة
غير ذلك	٠,٤ في المائة	٠,٨ في المائة
مجموع المجموعات الإثنية النفردة	٩٥,٧ في المائة	٩٥,٧ في المائة
مجموعتان إثنيتان أو أكثر		
أوروبية/ماورية نيوزيلندية	٣,٩ في المائة	٣,٨ في المائة
أوروبية/جزرية من المحيط الهادئ	٠,٥ في المائة	٠,٥ في المائة
اوروبية/هندية أو صينية أو غير ذلك	٠,٢ في المائة	٠,٢ في المائة
ماورية/جزرية من المحيط الهادئ	٠,٢ في المائة	٠,٣ في المائة
مجموعات مختلطة أخرى	٠,٣ في المائة	
مجموع المجموعات المكونة من مجموعتين إثنيتين أو أكثر	٤,٣ في المائة	٤,٣ في المائة

٩ - وكانت المجموعات الإثنية (النفردة) التي شهدت أكبر زيادات بين تعدادي السكان لعام ١٩٨٦ وعام ١٩٩١ هي المجموعة الماورية النيوزيلندية (٠٠٠ ٣٨) والساموانية (٠٠٠ ١٨) والصينية (٠٠٠ ١٨) والهندية (٠٠٠ ١٥) والتونغية (٠٠٠ ٩) .

١٠ - وزادت نسبة النساء ذوات الاصل غير الاوروبي من ١٧,٧ في المائة في تعداد عام ١٩٨٦ إلى ٢٠,٨ في المائة في تعداد عام ١٩٩١ . وزادت نسبة النساء التي أصلهن من جزر المحيط الهادئ من ٣,٩ في المائة إلى ٣,٩ في المائة على مدى الفترة نفسها الفاصلة بين التعدادين .

١١ - كما زاد عدد المهاجرين القاطنين في نيوزيلندا زيادة كبيرة . وزاد عدد النيوزيلنديين المولودين خارج نيوزيلندا من نسبة ١٤,٩ في المائة من السكان المقيمين في عام ١٩٨٦ إلى نسبة ١٥,٨ في المائة في عام ١٩٩١ . وكانت أكبر الزيادات في أعداد النيوزيلنديين المولودين في الفلبين وهونغ كونغ ، إذ ارتفعت بنسبة ٢٥٣,٨ في المائة و١٦٢,٠ في المائة على التوالي .

١٢ - الجنسان من السكان: شكلت النساء ٥٠,٧ في المائة من السكان المقيمين في نيوزيلندا في عام ١٩٩١ . وتشير الاسقاطات إلى أن عدد النساء سوف يظل أكثر من عدد الرجال خلال القرن القادم . وهناك اختلافات كبيرة في نسبتي الجنسين في مختلف المجموعات الإثنية .

١٣ - السكان: في عام ١٩٩١ ، كان ٢٣,٢ في المائة من السكان المقيمين في نيوزيلندا من الاطفال دون سن ١٥ سنة ، و٦١,٤ في المائة منهم في سن ١٥ - ٥٩ سنة و١٥,٤ في المائة في سن ٦٠ سنة فما فوق . وبلغ متوسط السن ٣١,٤ سنة .

١٤ - اختلاف السن فيما بين المجموعات الإثنية: تتمتع عموما الاقليات الإثنية التي لها تاريخ هجرة حديثة أو معدلات خصوبة مرتفعة بهيكل عمري أكثر شبابا من الاوروبيين النيوزيلنديين . وفي تعداد السكان لعام ١٩٩١ ، كان التونغيون هم الاكثر شباباً ، إذ كان ٤١,٣ في المائة من مجموعتهم السكانية دون سن ١٥ سنة . وبالمثل ، كانت نسبة ٣٧,٥ في المائة من الماوريين النيوزيلنديين دون سن ١٥ سنة . وكان الاوروبيون النيوزيلنديون أكبر السكان سنا بنسبة ٢٢,١ في المائة فقط من بينهم دون سن ١٥ سنة .

١٥ - وكانت النساء في المجموعات الإثنية الاوروبية أكبر سناً عموماً ، في المتوسط ، من النساء في المجموعات الإثنية النيوزيلندية الاخرى . وفي عام ١٩٨٦ ، كانت النساء من الماوريين النيوزيلنديين ومن جزر المحيط الهادئ أصغر النساء سنا ، فبلغ متوسط عمرهن ٢١,٩ سنة و٢٣,٣ سنة على التوالي . وبلغ متوسط عمر النساء الهنديات ٢٥,٧ سنة ، بينما بلغ متوسط عمر النساء الصينيات ٢٨,٦ سنة . وكان متوسط عمر النساء الاوروبيات ٣٣,٣ سنة . وتبيّن هذه الاختلافات اختلافات في الخصوبة ومعدل الوفيات وأنماط الهجرة .

١٦ - الاقتصاد: نيوزيلندا بلد متقدم ذو اقتصاد سوقي يعتمد اعتمادا شديدا على التجارة الخارجية . ومنذ الثمانينات ، شهدت نيوزيلندا ، شأنها شأن كثير من البلدان الاخرى ، فترة مستمرة من الانحدار الاقتصادي . وبقي مستوى المعيشة مرتفعا ، بمعظم المقاييس ، ارتفاعا معقولا ، رغم أن هذه الصعوبات الاقتصادية والانماط المتغيرة للتجارة العالمية أفضت فعلا إلى انخفاض الدخل الفردي (من أحد أعلى المستويات في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى المرتبة الثامنة عشرة في بداية الثمانينات) .

١٧ - وفي عام ١٩٨٤ ، بدأ تنفيذ برنامج هام للتحرير الاقتصادي . وأعيد توجيه السياسة الاقتصادية بدرجة كبيرة نحو إنشاء اقتصاد سوقي التوجه وتصويب الاختلالات في

الاقتصاد الكلي . وكانت الإصلاحات الهيكلية سريعة وواسعة القاعدة ، وصحبتها استراتيجية مالية متوسطة الاجل لمكافحة التضخم . وكانت آثار الاصلاحات الهيكلية واضحة . ومن بين نتائج عملية التكيف الانخفاض الكبير في العمالة ، رغم ان ما قابله كان تحسن الانتاجية ، وبدأت فوائد ذلك تظهر الآن حين أصبح الاقتصاد قادرا مرة أخرى على التنافس دوليا .

١٨- ولا يزال الاقتصاد النيوزيلندي يعتمد بشكل كبير على تصدير المنتجات الاولية ، وهي الصوف واللحوم ومنتجات الالبان والاسماك ومنتجات الغابات . وشكلت الصادرات الزراعية نحو نصف حصائل صادرات الدولة . ونيوزيلندا هي أحد أكبر مصدري الصوف في العالم وأكبر بلد مصدر لمنتجات الالبان ولحم الحملان ولحم الضان . وتظل زراعة المراعي أهم صناعة في نيوزيلندا ، إذ تنتج اللحوم والصوف من أكثر من ٥٠ مليون خروف وتنتج اللحوم والالبان من أكثر من ٨ ملايين من المواشي . وتزيد حاليا أهمية بعض الانواع الاجدد من إنتاج المراعي مثل مزارع الغزلان . ومافتئت صادرات السلع المصنعة تزيد . كما زادت أهمية البستنة والسياحة في حصائل الصادرات .

١٩- الدخل الفردي: في عام ١٩٩١ ، بلغ متوسط الدخل الفردي الإجمالي للاوروبي النيوزيلندي ٧٧٥ ١٤ دولارا وللماوري النيوزيلندي ٠٠١ ١١ دولار . ولا تزال هناك اختلافات كبيرة في متوسط الدخول السنوية بين الرجال والنساء . ففي عام ١٩٩١ ، بلغ متوسط دخل الرجل ٣٤٣ ١٩ دولارا ، مقابل ٢٧٨ ١١ دولارا للمرأة ، وبلغ متوسط الدخل العادي الاسبوعي للمرأة قبل خصم الضرائب ٢٨٣ دولارا و٥١٩ دولارا للرجل . ويعزى هذا الاختلاف أساسا إلى تفاوت اشتراك الجنسين في العمل الذي يدفع عنه أجر والذي لا يدفع عنه أجر . وتشير مقارنة عقدت بين متوسط معدلات الاجور في الساعة أثناء الوقت العادي كما ورد في تقرير العمل الربع سنوي (Quarterly Employment Survey) إلى أن النساء حصلن على أجر تبلغ نسبته تقريبا ٨١ في المائة من معدلات أجور الرجال في شهر شباط/فبراير ١٩٩٣ .

٢٠- الناتج المحلي الإجمالي: بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي ٢١٣ ٧٣ مليون دولار نيوزيلندي في السنة المنتهية في آذار/مارس ١٩٩٣ ، أي بانخفاض بنسبة ٠,٢ في المائة عن رقم عام ١٩٩١ .

٢١- معدل التضخم: في آذار/مارس ١٩٩٣ ، انخفض المعدل السنوي للتضخم إلى ١ في المائة ، وهو انخفاض كبير مقارنة بمستوى عام ١٩٨٥ الذي بلغ ١٣,٤ في المائة . وتتمتع نيوزيلندا حاليا بأحد أدنى معدلات التضخم في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

٣٢- الديون الخارجية: بلغ مجموع الديون الخارجية ٣١٥ ٦٥ مليون دولار نيوزيلندي في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣ . وبلغت الديون الحكومية من هذا المبلغ ٧٢٩ ٣٦ مليون دولار .

٣٣- معدل البطالة: بلغ العدد الرسمي للعاطلين عن العمل ٤٠٠ ١٦٨ شخص أو ما نسبته ١٠,٣ في المائة من القوى العاملة في الربع الأول من سنة ١٩٩٣ . (وتعريف العاطل عن العمل رسميا هو كل من ليس لديه عمل ، ويبحث عن عمل بنشاط ، ويكون مهيئا للعمل) . وكان من بين هذا المجموع ٣٠٠ ٩٩ من الذكور (أو ١٠,٧ في المائة من القوى العاملة من الذكور) و١٠٠ ٦٩ من الإناث (أو ٩,٧ في المائة من مجموع القوى العاملة من الاناث) . ومستويا البطالة لكل من المجموعة الماورية النيوزيلندية ومجموعة الجزريين من المحيط الهادئ أعلى بكثير نسبيا ، ولا سيما في الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة . وبلغ مجموع عدد العاطلين عن العمل من الماوريين ٤٠٠ ٣٣ شخص (أو ٢٣,٨ في المائة من مجموع القوى العاملة الماورية) ومجموع عدد العاطلين عن العمل من جزريي المحيط الهادئ ٠٠٠ ١٦ شخص (أو ٢٦,٦ في المائة من مجموع القوى العاملة الجزرية من المحيط الهادئ .

٣٤- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة: لا يوجد مقياس رسمي لمعدل إلمام الكبار بالقراءة والكتابة في نيوزيلندا ، غير أن من المعترف به دوليا أن نيوزيلندا تحظى بمعدل مرتفع من إلمام كل من الرجال والنساء بالقراءة والكتابة . فدورات تعليم اللغة الانكليزية للمهاجرين الجدد منتشرة في نيوزيلندا ، كما تقدم عدة مدارس ثانوية دورات لتعليم اللغة الانكليزية كلغة ثانية . ويوفر اتحاد مساعدة الكبار على القراءة والتعلم دروسا لاكثر من ٠٠٠ ٤ شخص بالغ على المستوى الوطني ، وثلثهم من النساء . كما تجرى في سجون نيوزيلندا برامج لمحو الامية .

٣٥- الديانة: في التعداد السكاني لعام ١٩٩١ ، أعلن ٧٨ في المائة من السكان أنهم ينتمون إلى إحدى الديانات . ومعظمهم مسيحيون ، وبصفة رئيسية انغليكانيون أو برسبيتاريون أو ميثوديون أو كاثوليك تابعون لروما . وأكثر الديانات غير المسيحية هي الديانة الهندوسية والبوذية واليهودية والاسلام ، وباستثناء اليهودية تضاعفت أعداد اتباع هذه الديانات جميعها منذ التعداد السكاني السابق في عام ١٩٨٦ .

٣٦- السكان بحسب اللغة الأصلية: الانكليزية هي اللغة الرئيسية التي يستخدمها معظم السكان والتي تستخدم أيضا في الحياة العامة . والماورية هي لغة شعب تانغاتا ووينوا (الشعب الاصلي) لنيوزيلندا . وهي تاونغا (كنز) بموجب أحكام معاهدة وايتانغي ، وأصبحت لغة رسمية لنيوزيلندا بموجب قانون اللغة الماورية لعام ١٩٨٧ . وينص القانون أيضا على أنه يجوز للشعب أن يتكلم باللغة الماورية في أي من

الإجراءات القانونية وعلى ضرورة توفير مترجم شفوي مختص في هذه الاجراءات . ويقدر بأن هناك نحو ٥٠ ٠٠٠ شخص يتكلمون اللغة الماورية بطلاقة . وتتاح لجميع تلاميذ المدارس فرصة اكتساب قدر من معرفة اللغة الماورية . ويجب أن تتاح الفرصة أيضا للتلاميذ التي تكون لغتهم الاصلية لغة جزر المحيط الهادئ أو لغة أي مجتمع محلي أخرى لكي يطوروا لغتهم ويستخدمونها ، بوصفها جزءا لا يتجزأ من دراستهم .

٣٧- متوسط العمر المتوقع: كان متوسط العمر عند الولادة للفترة ١٩٨٥-١٩٨٧ على النحو التالي:

الإناث غير الماوريات ٧٧,٤ سنة
الإناث الماوريات ٧٢,٣ سنة
الذكور غير الماوريين ٧١,٤ سنة
الذكور الماوريون ٦٧,٤ سنة .

٣٨- ولا تزال أمراض القلب والسرطان وأمراض المخ والأوعية الدموية (بهذا الترتيب) هي أهم ثلاثة أسباب مؤدية للوفاة ، وهي السبب في ثلاث من كل خمس وفيات للكبار في أي سنة من السنوات . وأمراض الجهاز التنفسي تسبب ١٠ في المائة أخرى من الوفيات . وتبلغ نسبة الوفيات بحوادث السيارات ٣ في المائة ، وتبلغ نسبة هذه الحوادث المهلكة بين المراهقين والشباب الذين يكونون في بداية العشرينيات من عمرهم أكثر من ٨٠ في المائة .

٣٩- معدل وفيات الرضع: بلغ معدل وفيات الرضع ٧,٣ لكل ٠٠٠ ١ طفل مولود حياً للسنة التقويمية ١٩٩٣ . وبلغ معدل وفيات الأطفال الحديثي الولادة نصف معدل وفيات الرضع تقريبا (٣,٦ وفاة لكل ٠٠٠ ١ طفل مولود حيا) .

٣٠- حالات وفاة الامهات مباشرة: (مثل الوفيات بسبب مضاعفات الحمل أو الوضع أو فترة ما بعد الوضع مباشرة) بلغت هذه الحالات ١,١٦ وفاة لكل ٠٠٠ ١٠ مولود حيا .

٣١- معدل الخصوبة: بلغ عدد الأطفال المولودين أحياء ٢٦٦ ٥٩ طفلاً في السنة التقويمية ١٩٩٣ ، أي معدل إجمالي للولادة قدره ١٧,٢ طفل لكل ٠٠٠ ١ نسمة في المتوسط . وبلغ متوسط حجم الاسرة كما يشير اليه معدل الخصوبة الإجمالي ٢,١٣ ولادة لكل امرأة ، وبضالة يتجاوز هذا المعدل مستوى تعويض الوفيات . ويتجاوز معدل الخصوبة الإجمالي بالنسبة للماوريين معدل نظرائهم من غير الماوريين بنحو ٧ في المائة ، في حين بلغ متوسط عمر الإنجاب للمرأة الماورية ٢٤,٨ سنة مقارنة بـ ٢٨,٥ للمرأة غير الماورية في عام ١٩٩٣ .

٣٢- التوزيع العمري: إن سكان نيوزيلندا "يهرمون" . فقد بلغ متوسط العمر في نيوزيلندا ٣٢,٠ سنة في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣ مقارنة بـ ٢٨,٢ سنة في عام ١٩٨١ . ويشكل الكهول والشيوخ أكبر قطاعات المجتمع: كانت نسبة ٢٩,٢ في المائة من النيوزيلنديين في الفئة العمرية ٣٥-٥٩ سنة ، وهي زيادة نسبتها ١٣,٨ في المائة عن نسبة التعداد السكاني لعام ١٩٨١ ، وكانت نسبة ١٥,٧ في المائة من النيوزيلنديين في الفئة العمرية التي تتجاوز ٦٠ سنة ، وهي زيادة نسبتها ١١,٨ في المائة عن نسبة عام ١٩٨١ . وبالمقارنة ، ظلت نسبة البالغين من الشباب (البالغة أعمارهم ٣٠-٣٤سنة) على حالها إلى حد كبير بين عامي ١٩٨١ و١٩٩٣ ، أي عند ٣٤ في المائة تقريبا من مجموع السكان .

٣٣- نسبة الهيكل السكاني من الشباب: كان عدد الاشخاص الذين دون سن ٣٠ سنة ، في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣ يقدر بـ ٨٦٠ ٠٧٦ ١ شخصا ، أو ٣٠,٨ في المائة من مجموع سكان نيوزيلندا . وهذا الرقم أقل بـ ٦٤٠ ٧٩ شخصا أو ٦,٩ في المائة مما كان عليه في التعداد السكاني لعام ١٩٨١ حين كان ٣٦,٤ في المائة من السكان دون سن ٣٠ سنة . وفي فترة ما بين عامي ١٩٨١ و١٩٩٣ ، قدر أن عدد الاشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و١٤ سنة انخفض بـ ٧٨٠ ٧٩ شخصا (أو ١٣,٤ في المائة) ، في حين انخفض عدد الاشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٩ سنة بـ ٩٣٠ ٣٥ شخصا (أو ١١,٧ في المائة) . وعوضت جزئيا عن هذين الانخفاضين زيادة نسبتها ١٤,٣ في المائة في عدد الاطفال من الفئة العمرية ٠-٤ سنوات ، مما يدل على حركة تصاعدية في عدد المواليد خلال الثمانينات .

٣٤- النسبة المئوية للسكان في المناطق الريفية وفي المناطق الحضرية: بالرغم من أن نيوزيلندا بلد زراعي أساسا من حيث استخدام أراضيه ، إلا أنه قدر في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣ أن نسبة الذين يعيشون في المناطق الريفية (التي تعرّف بأنها مناطق لا يزيد عدد السكان في أكبر مراكزها السكانية عن ٠٠٠ ١ نسمة) هي فقط ١٥ في المائة ، وأن ٦٨ في المائة من السكان يعيشون في المناطق الحضرية "الرئيسية" (أي المراكز التي فيها ٠٠٠ ٣٠ نسمة أو أكثر) . ومنطقة أوكلاند الحضرية هي أكبر تجمع سكاني حضري يقدر عدد سكانه بـ ٢٠٠ ٨٩٦ نسمة . وتبين في التعداد السكاني لعام ١٩٩١ أن ٠٧٠ ١٦٧ شخصا أو ١٢,٧ في المائة من سكان أوكلاند ينتمون إلى المجموعة الإثنية للجزريين من المحيط الهادئ .

٣٥- النسبة المئوية للأسر التي ترأسها النساء: في التعداد السكاني عام ١٩٩١ ، كان هناك ٧٥٥ ١٥١ أسرة يترأسها احد الوالدين في نيوزيلندا ، وكانت ٨٢ في المائة منها تعولها النساء . وكانت الأسر التي تترأسها الأمهات فقط تشكل ٣٠ في المائة من مجموع الأسر التي لديها أطفال معالين (أي دون سن ١٦ سنة أو الأطفال الذين لا يزالون

في المدرسة وتتراوح أعمارهم بين ١٦ و١٨ سنة) ، في حين كانت ٨ في المائة من جميع الأسر تتألف من امرأة تعيش بمفردها مع طفلها (أو أطفالها) . وكانت نسبة ٣ في المائة أيضا من الأسر تترأسها الأم ولكن مع وجود أشخاص آخرين يسكنون معها (بما في ذلك أسر أخرى) . ومع أن الأسرة التي يترأسها أحد الوالدين كانت أسرع الأسر نموا بين تعدادي عام ١٩٨٦ وعام ١٩٩١ ، إلا أن هناك مؤشرات تشير إلى تباطؤ نموها الآن ومنذ عام ١٩٩١ .

ثانيا - الهيكل السياسي العام

٣٦- الجهاز التشريعي الأعلى في نيوزيلندا هو البرلمان النيوزيلندي الذي يتألف من صاحبة الجلالة الملكة (التي يمثلها في العادة الحاكم العام) والمجلس الوحيد الذي يتألف من ٩٧ عضوا ، وهو مجلس النواب .

٣٧- وفيما يلي الوظائف الرئيسية للبرلمان:

(أ) سن القوانين وتفويض الجهاز التنفيذي سلطة سن القوانين ؛

(ب) دقة مراقبة الحكومة والإشراف عليها (منحها التفويض المالي سنويا ودقة مراقبة السلطات والوظائف المفوضة لها ومهامها) ؛

(ج) تشكيل الحكومة ؛

(د) تمثيل الحكومة وشعب نيوزيلندا .

٣٨- وبموجب النظام الانتخابي الحالي ، تشكّل الحكومة ، بناء على دعوة الحاكم العام ، من أعضاء حزب الأغلبية في البرلمان ، ويصبح زعيم ذلك الحزب رئيسا للوزراء . وكانت الحكومات تشكل في الماضي من الحزبين الرئيسيين ، وهما الحزب الوطني وحزب العمل . ويشرف مجلس الوزراء ، الذي يتألف من أعضاء منتخبين من مجلس النواب ، على إدارة الحكومة . وفي الحزب الوطني ، يقوم رئيس الوزراء بتعيين الوزراء . وفي حزب العمل ، ينتخب الوزراء في مؤتمر حزبي بالاقتراع السري ، ولكن رئيس الوزراء هو الذي يعينهم في وزارتهم .

٣٩- وتبحث نيوزيلندا حاليا إمكانية إصلاح نظام التمثيل الانتخابي . وبيّن استفتاء شعبي وطني أجري في عام ١٩٩٠ أن هناك اهتماما بتغيير النظام الانتخابي الحالي الذي يرجح كفة أول من يفوز بالمرتبة الأولى إلى نظام تمثيل تناسبي . وسوف يجري استفتاء شعبي ملزم في عام ١٩٩٣ لتحديد ما إذا كانت نيوزيلندا سوف تعتمد نظام التمثيل التناسبي المختلط .

٤٠- وتتألف السلطة التنفيذية من مجلس الوزراء والدوائر العامة وعدد من الهيئات المتصلة بالحكومة . وفي العادة ، يعيّن كل وزير رئيسا سياسيا لدائرة أو دوائر حكومية محددة . وفضلا عن ذلك ، يوجد في كل دائرة حكومية موظف عام يكون رئيساً إدارياً لها .

٤١- وتمثل المحاكم التي تعمل على أساس نظام تواجه الخصمان الجهاز القضائي للحكومة . وأعلى محكمة في نيوزيلندا هي اللجنة القضائية لمجلس الملكة الخاص ، وتنعقد في لندن بوصفها آخر محكمة استئناف لنيوزيلندا . وتنظر في العادة في قضيتين أو ثلاث قضايا تخص نيوزيلندا في السنة . ولا يزال الجدال قائما بشأن استصواب وجود صلة استئنافية بمجلس الملكة الخاص . وتلي مجلس الملكة الخاص في مستوى أدنى محكمة استئناف نيوزيلندا ، وهي آخر محكمة استئناف بالنسبة إلى معظم القضايا . وتلي المحكمة العليا محكمة الاستئناف في مستوى أدنى ، وهي المحكمة الوحيدة في نيوزيلندا التي لها ولاية قضائية غير محدودة . وهي تنظر في أخطر محاكمات أمام هيئة محلفين وفي القضايا المدنية وكذلك في كثير من قضايا القانون الإداري .

٤٢- وتلي المحاكم الجزئية في مستوى أدنى المحكمة العليا . وتتناول هذه المحاكم عددا كبيرا من القضايا الجنائية والمدنية ، وتجري بعض المحاكمات أمام هيئة محلفين . وتنظر محكمة الأسرة ، وهي شعبة من المحكمة الجزئية ، في المسائل التي تتعلق بقانون الأسرة . وفضلا عن ذلك ، هناك عدد من المحاكم والهيئات القضائية المتخصصة .

٤٣ - وتؤدي المحاكم دور الكابح لسلطة الحكومة ، بأن تضمن أن الحكومة تتصرف وفقا للقانون . بيد أنه نظراً لأن البرلمان هو أعلى هيئة في نظام الحكم النيوزيلندي ، تكون المحاكم ملزمة بالقوانين ، ولا يجوز لها أن تلغي نصوص أي قانون من قوانين البرلمان .

٤٤ - وتتألف قوانين نيوزيلندا مما يلي:

(أ) القانون العام الذي يشار إليه أحيانا باسم "قانون القضاة" ، وقد طورته محاكم انكلترا عندما كانت نيوزيلندا مستعمرة بريطانية ثم طورته محاكم نيوزيلندا ؛

(ب) القانون التشريعي الذي يسنه برلمان نيوزيلندا . (وقد جعل قانون اعتماد القانون التشريعي لويستمنستر لعام ١٩٤٧ برلمان نيوزيلندا السلطة الوحيدة التي لها ولاية قضائية طبيعية لسن التشريعات لنيوزيلندا . كما أعلن في قانون تنفيذ القوانين الامبراطورية لعام ١٩٨٨ أن عدداً قليلاً من القوانين التشريعية والتشريعات الفرعية البريطانية التي أقرت قبل عام ١٩٤٧ تشكل جزءا من قوانين نيوزيلندا) .

ويتعلق القانون العام بتفسير القوانين التشريعية وتطوير القوانين العامة بالاستناد إلى المبادئ القانونية الأساسية . ويتضمن القانون التشريعي قوانين البرلمان والتشريعات التي تسن بالتفويض بناء على تلك القوانين .

معاهدة وايتانغي

٤٥ - أرست معاهدة وايتانغي التي وقعت في عام ١٨٤٠ بين ممثلي التاج البريطاني وقبيلتي هابو وايوي الماوريتين ، الأساس القانوني لتسوية وضع نيوزيلندا ، وحمت حقوق وممتلكات السكان الأصليين الماووريين .

٤٦ - وشهد العقد الأخير زيادة في الأهمية المعطاة لمعاهدة وايتانغي كأساس لتسوية مطالبات الماووريين من التاج . وزاد الجدال بشأن مكانة الشعب الماووري ودوره في المجتمع النيوزيلندي زيادة كبيرة ، وما فتئت الحكومات المتوالية تطور سياساتها المتعلقة بالشؤون الماووربة .

٤٧ - وقد أنشأ قانون معاهدة وايتانغي لعام ١٩٧٥ محكمة وايتانغي لتقديم توصيات إلى التاج بشأن المطالبات المتعلقة بالمعاهدة . وصدر تعديل في عام ١٩٨٥ سمح بأن تكون المطالبات بأثر رجعي منذ توقيع المعاهدة في عام ١٨٤٠ .

٤٨ - وتطور محكمة وايتانغي حالياً المعنى المعاصر للمعاهدة . وهذا العمل واسع النطاق وله تأثير بالغ ومستمر على الطريقة التي تتعلم بها نيوزيلندا النظر إلى نفسها . فقد أصبحت المعاهدة مقبولة الآن على نطاق واسع لا بوصفها الوثيقة التأسيسية للدولة فحسب ، بل بوصفها أيضا أهم صك في التطور المستمر للعلاقات بين الماووريين وغير الماووريين . وكما تقوله محكمة وايتانغي في وصف أعمالها "إن المعاهدة تتحدث دائما" .

٤٩ - وفي قضية حاسمة نظرتها محكمة الاستئناف ، في عام ١٩٨٧ ، فسرت المحكمة العلاقة الخاصة بين الشعب الماووري والتاج البريطاني ، بأنها تقتضي الشركاء أن يتصرفوا بتعقل وبأكبر قدر من حسن النية تجاه بعضهم البعض . ويوجد الآن عدة قوانين برلمانية تقتضي من التاج أن يولي اعتبارا لمبادئ معاهدة ويتانغي أو مصالح الماووريين أو وجهات نظرهم . وتفاوضت حكومات متوالية مع شعب الايوي في محاولة لتسوية الشكاوي المتعلقة بخرق المعاهدة .

٥٠ - وأنشئت الوزارة الحالية للتنمية الماورية-تي بوني كوكيري - في عام ١٩٩٢ ، وحلت محل الهيئات الحكومية السابقة التي كانت تعنى بالشؤون الماووربة . والغاية من الوزارة المذكورة هي المساعدة على تحقيق مستويات إنجاز أعلى للماووريين من خلال تحسين التعليم والعمالة والصحة والفرص الاقتصادية . وتسدي وزارة شؤون المرأة ، من خلال وحدتها المعنية بسياسة المرأة الماووربة - تي أوهو واكاتوبو - النصح للحكومة بشأن وضع المرأة الماووربة وتأثير السياسات الحكومية عليها .

ثالثا - الهيكل القانوني العام الذي تحمى في إطاره حقوق الإنسان

ألف - السلطات القضائية أو الادارية أو غيرهما من السلطات المختصة التي لديها ولاية تؤثر في حقوق الإنسان

٥١ - يرد في الفقرات التالية وصف للقوانين الرئيسية في هذا المجال .

قانون شرعة نيوزيلندا للحقوق لعام ١٩٩٠

٥٢ - كان الغرض من هذا القانون تأكيد حقوق الإنسان والحريات الاساسية في نيوزيلندا وحمايتها وتعزيزها ، وتأكيد التزام نيوزيلندا بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . وينطبق القانون على الاعمال التي تقوم بها الفروع التشريعية أو التنفيذية أو القضائية لحكومة نيوزيلندا أو التي يقوم بها أي شخص أو هيئة أثناء تأدية وظيفة عامة أو ممارسة سلطة أو أداء مهمة مسندة لذلك الشخص أو تلك الهيئة أو مفروضة عليه أو عليها بالقانون أو وفقا له . ويكون من المطلوب من النائب العام أن يسترعي نظر مجلس النواب ، عند عرض مشروع قانون ، إلى أي نص فيه أنه يتعارض مع أي من الحقوق والحريات الواردة في شرعة الحقوق .

قانون لجنة حقوق الإنسان لعام ١٩٧٧

٥٣ - أنشأ هذا القانون لجنة حقوق الإنسان ، وخولها سلطة التحقيق فيما يُدعى به من تمييز بسبب اللون أو العرق أو الاصل الإثني أو القومي أو الجنس أو الحالة الاجتماعية أو السن أو المعتقد الديني أو الاخلاقي . وتنطبق هذه الاسباب إلى حد كبير ، وإن لم يكن تماما ، على مجالات مثل العمل ، والنقابات المهنية والعمالية ، ودخول الاماكن العامة ، وتوفير السلع والخدمات والأرض والسكن والمؤسسات التعليمية والاعلان . وللجنة حقوق الإنسان أيضا وظيفة عامة تتمثل في وضع برامج وأنشطة في مجال حقوق الإنسان والتشجيع عليها وتنسيقها . وهي تقدم تقارير إلى رئيس الوزراء بشأن أية مسألة تؤثر في حقوق الإنسان ، بما في ذلك استصواب اتخاذ مزيد من التدابير التشريعية أو الادارية أو غيرها لحماية حقوق الإنسان أو ضمان تحسين الإمتثال للمعايير الواردة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ، استصواب قبول نيوزيلندا أي صك دولي لحقوق الإنسان ، والآثار المترتبة على أي تشريعات مقترحة (بما في ذلك التشريعات المفوض سنها) أو سياسة ترى اللجنة أنها قد تؤثر في حقوق الإنسان . والاعضاء الحاليون للجنة حقوق الإنسان هم رئيس مفوضي حقوق الإنسان ، ورئيس أمناء المظالم ، وقاضي توفيق العلاقات بين الأجناس (انظر أدناه) ومفوض الخصوصيات وما لا يتجاوز عن أربعة مفوضين آخرين معنيين بحقوق الإنسان .

قانون العلاقات بين الأجناس لعام ١٩٧١

٥٤ - يحظر هذا القانون تحديدا التمييز بسبب اللون أو العرق أو الاصل الإثني أو القومي في مجالات دخول الجمهور الاماكن والمركبات والمرافق العامة ، وتوفير السلع

والخدمات ، والعمالة ، والأرض والاسكان والاقامة ، والاعلان . وأنشأ القانون أيضا وظيفة قاضي توفيق العلاقات بين الاجناس ، وهو عضو أيضا في لجنة حقوق الإنسان ، من أجل التحقيق فيما يدعى به من مخالفات القانون .

قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣

٥٥ - هذا التشريع الذي سوف يدخل حيز التنفيذ في أول شباط/فبراير ١٩٩٤ ، والذي ينسخ ابتداء من ذلك التاريخ قانون لجنة حقوق الإنسان لعام ١٩٧٧ وقانون العلاقات بين الاجناس لعام ١٩٧١ ، يتسم بأربع سمات رئيسية ، وهي أنه:

(أ) يدمج قانون العلاقات بين الاجناس لعام ١٩٧١ وقانون لجنة حقوق الإنسان لعام ١٩٧٧ معا لكي يجعل القانون أوضح وأيسر فهماً . وتبقي وسائل الانتصاف ، ولكن تُوضَّح الاجراءات المختلفة ؛

(ب) ينص على إعادة هيكلة لجنة حقوق الإنسان بغية زيادة فعاليتها . وتنشأ شعبة للشكاوى ، تتضمن قاضي توفيق العلاقات بين الاجناس في الحالات التي يدعى فيها بوجود تمييز قائم على الجنس ، وذلك لكي تبحث الشكاوى المتعلقة بخرق أي نص من نصوص القانون وإعفاء اللجنة من هذه الوظيفة يسمح لها باكملها بأن تخصص مزيدا من الوقت للقضايا العامة لحقوق الإنسان ؛

(ج) يضيف ستة أسباب جديدة تجعل التمييز غير قانوني ، وهي العجز (بما في ذلك وجود كائنات حية في الجسم يمكنها أن تسبب الأمراض) والسن (في مجالا ت تضاف إلى العمالة التي كان قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٧٧ يشملها من قبل) والرأي السياسي والوضع الوظيفي والوضع الاسري والاتجاهات الجنسية . وتنطبق هذه الاسباب الآن ، بالاضافة إلى تلك التي سبق ورودها في قانون العلاقات بين الاجناس لعام ١٩٧١ وقانون لجنة حقوق الإنسان لعام ١٩٧٧ ، على جميع المجالات التي تشملها هذه القوانين . كما يتضمن قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ نصوصا جديدة تتعلق بعدم الوفاق العرقي والمضايقات الجنسية والمضايقات العرقية ؛

(د) يستحدث بعض الاجراءات الجديدة للمساعدة في تسوية الشكاوى ، مثل المؤتمرات الاجبارية ؛

(هـ) ينص على أنه تحقق لجنة حقوق الإنسان في أية مسألة ، سواء أكانت حكومية أم غير حكومية ، إذا ظهر لها أنه يوجد ، أو أنه قد يوجد ، تعدٍ على حقوق الإنسان ؛

(و) يصدر تعليمات إلى لجنة حقوق الإنسان بأن تفحص جميع القوانين والانظمة السارية في نيوزيلندا ، والسياسة العامة أو الممارسات الادارية التي تنتهجها الحكومة ، وأن تقدم تقريرا إلى وزير العدل قبل نهاية عام ١٩٩٨ بشأن أية تناقضات مع نصوص قانون حقوق الإنسان أو أي انتهاكات لروح القانون أو غايته .

٥٦ - وستصبح أعضاء لجنة حقوق الإنسان مؤلفة من رئيس المفوضين ومفوضاً معيناً ليكون قاضي توفيق العلاقات بين الأجناس ومفوضاً معنياً بالخصوصيات ومفوضاً معيناً ليكون مفوض الاجراءات وما لا يتجاوز ثلاثة مفوضين آخرين معنيين بحقوق الإنسان .

قانون أمين المظالم لعام ١٩٧٥

٥٧ - ينص هذا القانون على أن يعين الحاكم العام أمناء لمظالم بناء على توصية مجلس النواب . ويحقق أمناء المظالم في أي قرار أو توصية أو أي فعل أو اغفال من جانب أية هيئة من الهيئات التي يرد ذكرها في قوائمهم ويتعلق بمسألة ادارية ويؤثر في أي شخص أو أي هيئة من الأشخاص بصفته الشخصية أو بصفتها الشخصية . وتجري التحقيقات بناء على شكوى يقدمها أحد الأشخاص أو بناء على اقتراح أحد أمناء المظالم . ويجوز لأمناء المظالم أن يقدموا التوصيات التي يروها مناسبة ، وأن يبلغوها إلى الوزارة أو الهيئة الملائمة ، وإلى وزير العدل (إذا كانت المسألة ذات صلة به) . وإذا لم تتخذ الاجراءات المطلوبة في غضون فترة زمنية معقولة ، يجوز تقديم التقرير إلى رئيس الوزراء وابلاغ مجلس النواب به .

٥٨ - وعندما تنشأ هيئات جديدة بموجب قانون تشريعي ، يُنظر في استصواب ادراجها في قوائم قانون أمناء المظالم لعام ١٩٧٥ وقانون الإعلام الرسمي لعام ١٩٨٣ .

قانون الاعلام الرسمي لعام ١٩٨٣

٥٩ - يرمي هذا القانون إلى زيادة اتاحة الحصول على المعلومات الرسمية دون قيود ، وتزويد كل شخص بفرص ملائمة للحصول على المعلومات الرسمية الخاصة به ، وحماية تلك المعلومات الرسمية إلى حد يتماشى مع المصلحة العامة واحترام الخصوصيات ، وإنشاء الاجراءات المتعلقة بهذه الأغراض . ويرد تعريف دقيق للمعلومات الرسمية ، وترد أسماء الهيئات التي ينطبق القانون عليها في القوائم .

٦٠ - ويجوز للأفراد ولبعض الهيئات الاعتبارية أن يطلبوا من الهيئات الوارد ذكرها في القوائم أن تتيح لهم الحصول على المعلومات الرسمية . ويمكن لأمناء المظالم أن يحققوا ويعيدوا النظر في أي رفض من جانب وزارة أو وزير أو مؤسسة لاتاحة الحصول على المعلومات الرسمية المطلوبة . ثم يقدم أمناء المظالم تقريرا إلى الهيئة ذات الصلة مع أية توصيات ويقع على الوزارات والوزراء واجب عام يتمثل في مراعاة أية توصية إلا إذ أصدر الحاكم العام تعليمات خلافا لذلك بموجب مرسوم من المجلس الخاص . ومن الممكن للشخص الذي قدم الطلب الأصلي أن يطلب أن تعين المحكمة العليا النظر في مثل هذا القرار الصادر عن المجلس الخاص وأن يستأنف أمام محكمة الاستئناف .

٦١ - وقانون الاجتماعات والمعلومات الرسمية للحكومة المحلية لعام ١٩٨٧ هو قانون تشريعي مماثل يتعلق بالمعلومات الرسمية التي تحتفظ بها سلطات الحكومة المحلية والهيئات العامة .

قانون الخصوصيات لعام ١٩٩٣

٦٢ - هذا القانون:

(أ) ينقل من قانون مفوض الخصوصيات لعام ١٩٩١ الاحكام التي تنشئ وظيفة مفوض الخصوصيات وتجعله عضوا في لجنة حقوق الإنسان ؛

(ب) يضع ١٢ مبدأ لخصوصية المعلومات وأربعة مبادئ لخصوصية السجل العام فيما يخص:

'١' جمع واستخدام وكشف المعلومات المتعلقة بالافراد من قبل وكالات القطاعين العام والخاص ؛

'٢' امكانية حصول كل فرد على المعلومات المتعلقة به والمحفوظة لدى وكالات القطاعين العام والخاص ؛

(ج) تطبيق المبادئ على كلا القطاعين العام والخاص ؛

(د) تخويل مفوض الخصوصيات سلطة الاعفاء من المبادئ ، بصفة رئيسية بواسطة مدونات للممارسات ؛

(هـ) وضع ضوابط فيما يتعلق بتوفيق المعلومات ، لتنطبق على أحكام التوفيق القانونية التي ينفذها القطاع العام ؛

(و) تخويل مفوض الخصوصيات سلطة النظر في الشكاوى المتعلقة بمخالفات المبادئ وبمخالفات ضوابط توفيق المعلومات . ويجوز للمفوض أن يحيل شكوى إلى أمين للمظالم إذا كان ذلك مناسبا .

قانون هيئة الشكاوى من الشرطة لعام ١٩٨٨

٦٣ - يرمي هذا القانون إلى وضع أحكام أفضل للتحقيق في الشكاوى الموجهة ضد الشرطة وتسويتها عن طريق انشاء هيئة مستقلة للشكاوى من الشرطة . ويجوز للهيئة أن تتلقى شكاوى متعلقة بالشرطة وأن تحقق فيها ، وأن تحقق في أي سوء سلوك أو ممارسة أو سياسة أو اجراء يبدو أنه يتعلق بذلك . وبعد ذلك ، تبلغ رأيها وتوصياتها إلى مفوض الشرطة . وإن لم يتم اتخاذ اجراء ، يرسل الرأي والتوصيات إلى النائب العام ووزير الشرطة ، وفي الحالات التي يكون ذلك فيها مناسبا ، تطرح للمناقشة في مجلس النواب .

٦٤ - ويتضمن كثير من القوانين التشريعية المذكورة أعلاه عدة استثناءات من الحقوق العامة المؤكدة في تلك القوانين . وترد هذه الاستثناءات في القوانين التشريعية المختلفة .

٦٥ - تقدم لجنة حقوق الإنسان وقاضي توفيق العلاقات بين الاجناس ومفوض الخصوصيات وهيئة الشكاوى من الشرطة تقارير سنوية إلى وزير العدل بشأن ممارسة وظائفها بناء على قوانينها . ويقدم أمناء المظالم تقارير سنوية إلى مجلس النواب .

باء - وسائل الانتصاف المتاحة للفرد الذي يدعي بأن حقا من حقوقه قد انتهك ؛ وما يوجد من أنظمة لتعويض الضحايا ورد الاعتبار إليهم

٦٦ - يجوز لأي فرد يدعي بأن أحد حقوقه المحمية بموجب قانون لجنة حقوق الإنسان أو قانون العلاقات بين الاجناس قد انتهك أن يقدم شكوى إلى لجنة حقوق الإنسان أو قاضي توفيق العلاقات بين الاجناس . ويحقق هذان الجهازان في الشكوى ، ويحاولان تسويتها بالتوفيق . وتحاول اللجنة أو قاضي التوفيق ، إذا كان ذلك مناسبا ، أن تحصل على كفالة بعدم تكرار أي فعل أو اغفال كان محل الشكوى .

٦٧ - ويركز كل من قانون لجنة حقوق الإنسان وقانون العلاقات بين الاجناس على التوفيق في الشكاوى المتعلقة بالتمييز . إلا أنه في حالة فشل التوفيق ، يجوز رفع دعوى مدنية أمام محكمة اعادة النظر في الشكاوى (التي كانت تدعى في السابق محكمة تكافؤ الفرص) . وللمحكمة سلطة إصدار مجموعة من الاوامر ، بما فيها الاوامر التي تقيد سلوكا معيناً أو تأمر به ، وكذلك لاصدار أوامر مؤقتة للمحافظة على الوضع القائم بين الاطراف في انتظار تسوية الشكوى . ويجوز للمحكمة أن تحكم بدفع تعويضات عن الخسارة المالية أو ايذاء المشاعر ، ويكون لها حسب تقديرها أن تحكم بوجه انصاف آخر تراه ملائما .

٦٨ - ويجوز استئناف قرارات محكمة إعادة النظر في الشكاوى أمام المحكمة العليا التي يكون قرارها نهائيا .

٦٩ - ولمحكمة العمل الابتدائية ومحكمة العمل العليا أيضاً بعض الولاية القضائية في مجال المطالبات الشخصية المقدمة في الشكاوى والادعاءات المتعلقة بالاخلال بعقود العمل . وتشمل المسائل التي تغطيها اجراءات الشكاوى الخاصة الادعاءات المتعلقة بالفصل دون مبرر والتمييز وتصرفات أصحاب العمل التي لا مبرر لها والمضايقة الجنسية والاكراه فيما يتعلق بالانضمام أو عدم الانضمام إلى عضوية احدى نقابات الموظفين . ويمكن استئناف قرارات محكمة العمل الابتدائية أمام محكمة العمل العليا .

٧٠ - وختاما ، للمحكمة الجزئية بموجب المادة ٢٤ من قانون العلاقات بين الاجناس ولاية قضائية فيما يتعلق بجريمة رفض دخول أحد الاماكن أو المركبات أو المرافق

العامة ، وبموجب المادة ٢٥ من القانون المذكور ولاية قضائية فيما يتعلق بجريمة التحريض على التنافر العرقي . ولا يجوز اقامة مثل هذه الدعاوى إلا بموافقة النائب العام .

٧١ - ويجوز لمواطني نيوزيلندا أيضا أن يتذرعوا بالاحكام الخاصة بالشكاوى بموجب البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . كما أعلنت نيوزيلندا ، بموجب المادة ٢٢ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، أنها تعترف فيه باختصاص لجنة مناهضة التعذيب بتسلم البلاغات الواردة من الافراد الخاضعين لنطاق سلطتها .

جيم - <u>حماية الحقوق المشار إليها في شتى الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان سواء في الدستور أو اعلان حقوق منفصل ، والنصوص المدرجة في الدستور أو اعلان الحقوق فيما يتعلق بتقييد هذه الحقوق</u>

٧٢ - ليس لنيوزيلندا وثيقة دستورية وحيدة ، فالهيكل الدستوري يتألف من القانون الدستوري لعام ١٩٨٦ ومن عدد من أحكام القانونين التشريعي والعرفي التي تستمد ترابطها من تنفيذ قواعد غير مكتوبة تسمى "الاعراف" . والقانون العادي هو الذي ينبني عليه الهيكل ويصون هذا الهيكل ، ولا يتم ذلك بتنفيذ قانون أعلى أو أساسي كالذي يوجد في أنظمة قضائية أخرى . ولهذا السبب فبالرغم من وجود اعلان للحقوق في نيوزيلندا تم سنّه في قانون اعلان الحقوق النيوزيلندي لعام ١٩٩٠ ، فهو ليس اعلانا للحقوق ذا حدود . ومع ذلك ، فإن قانون اعلان الحقوق لعام ١٩٩٠ يحده كون أن الحقوق والحريات الوارد ذكرها فيه لا تخضع إلا للقيود المعقولة التي ينص عليها القانون والتي يمكن تبريرها بالبرهان في مجتمع حر وديمقراطي ، وأنه كلما أمكن اعطاء معنى لاحد التشريعات يكون متفقا مع الحقوق والحريات الواردة في اعلان الحقوق ، يفضل ذلك المعنى على أي معنى آخر . بيد أن المحاكم لا تملك سلطة الغاء التشريعات على أساس عدم توافقها مع اعلان الحقوق .

دال - <u>كيف تُجعل صكوك حقوق الإنسان جزءا من النظام القانوني الوطني</u>

٧٣ - لا تصبح الاتفاقات الدولية تلقائيا جزءا من قانون نيوزيلندا بمجرد عملية التصديق على احدى المعاهدات أو الانضمام إليها أو قبولها . فكي يكون لاتفاق دولي أثر محلي ، ينبغي إما أن تكون أحكامه واردة من قبل في قانون نيوزيلندا الحالي وإما انه ينبغي من تشريع جديد لهذا الغرض . لذلك ، تقوم حكومة نيوزيلندا ، قبل أن تصبح طرفا في أحد الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ، باعادة النظر في قانونها الوطني لترى أي تشريعات أو تعديلات اضافية قد يلزم ادخالها على التشريعات الموجودة من أجل ضمان تنفيذ الاتفاق في قانون نيوزيلندا تنفيذا كاملا فعليا ، أو أنه قد يلزم ابداء تحفظات .

هاء - ما إذا كان يجوز المطالبة بتطبيق أحكام مختلف صكوك حقوق الإنسان أمام المحاكم أو الجهات القضائية الاخرى والسلطات الادارية أو ما إذا كان ، يجب تحويلها إلى قوانين داخلية أو لوائح ادارية كي تستطيع السلطات المعنية أن تنفذها

٧٤ - ينبغي ، بصفة عامة ، أن تحول الحقوق المحمية بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان إلى قانون تشريعي داخلي كي تستطيع المحاكم أو الجهات القضائية أن تطبقها . ومع ذلك ، فقد استنتجت احدى المحاكم ، في بعض الحالات ، كمسألة تفسير قانوني ، أن البرلمان يقصد ايلاء الاعتبار للالتزامات الدولية .

واو - المؤسسات أو الاجهزة الوطنية المسؤولة عن مراقبة إعمال حقوق الإنسان

٧٥ - كما سبق ذكره في الفرع (ألف) أعلاه ، تقع على لجنة حقوق الإنسان مسؤوليات في مجال حقوق الإنسان عموما ، وتقع على قاضي توفيق العلاقات بين الاجناس ومفوض الخصوصيات مسؤوليات فيما يتعلق بالتمييز العرقي والاعلام على التوالي . وتقع على مفوض الاطفال الذي أنشئت وظيفته بموجب قانون الاطفال والشباب وأسرهم لعام ١٩٨٩ ، مسؤولية في مجال رفاهية الاطفال والشباب .

رابعا - الإعلام والدعاية

٧٦ - تتمثل احدى الوظائف القانونية للجنة نيوزيلندا لحقوق الإنسان في تعزيز احترام حقوق الإنسان ومراعاتها من خلال التعليم والدعاية . وأصدرت اللجنة نخبة كبيرة من المنشورات والكتيبات والملصقات وأشرطة الفيديو التي تغطي مواضيع تتراوح بين دور اللجنة ووظائفها وقضايا أوسع نطاقا تتعلق بحقوق الإنسان . كما نشرت اللجنة كتيبا فيه نصوص الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وملصقا به نص إعلان الامم المتحدة لحقوق الإنسان باللغتين الماوورية والانكليزية . وترجم العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أيضا إلى اللغة الماوورية . وزادت اللجنة أيضا في الآونة الاخيرة مشاركتها في البرامج التدريبية والتعليمية بخصوص المضايقات الجنسية ، بما في ذلك في اصدار نشرة بعنوان "المضايقات الجنسية في مكان العمل" ، ترجمت إلى اللغات الماوورية والتونغية والساموية . وتصدر لجنة حقوق الإنسان نشرة اخبارية ربع سنوية ، وتحتفظ بمكتبة للكتب ومكتبة لاشرطة الفيديو .

٧٧ - وتجتمع لجنة حقوق الإنسان بطائفة كبيرة من المنظمات ، وتزور المدارس وغيرها من المؤسسات والمرافق التعليمية والمجموعات المهنية في جميع أنحاء البلد . ويمتد نطاق أعمالها من خلال مجموعة من العاملين المتطوعين في مختلف الشبكات .

٧٨ - وتزمع اللجنة توسيع نطاق برامجها للتعليم والدعاية والبحوث على مدى السنوات الثلاث القادمة ، مع التركيز بوجه خاص على نيوزيلندا ومعاهدة وايتانغي .

٧٩ - وتضطلع وزارة الخارجية والتجارة بالمسؤولية عن تنسيق اعداد تقارير نيوزيلندا الدورية المقدمة إلى هيئات الامم المتحدة المعنية بمعاهدات حقوق الإنسان . وتصوغ وزارة شؤون المرأة ووزارة شؤون الشباب مشاريع التقارير المطلوب تقديمها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل على التوالي . وتقوم نيوزيلندا أيضاً بإعداد التقارير المتعلقة بتوكيلو . ولنيوي وجزر الكوك اختصاص كامل لتنفيذ الالتزامات التي تفرضها الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ، وبالتالي فهما مسؤولتان عن إعداد التقارير ذات الصلة ، بمساعدة من نيوزيلندا حسب الطلب .

٨٠ - وقد نشرت وزارة الخارجية والتجارة نصوص تقارير نيوزيلندا وموجزا للدراسة التي اجرتها اللجنة للتقرير ، بما في ذلك المسائل المحددة للجان ، وهي متاحة للحصول عليها مجانا للجمهور .

- - - - -